الديمقراطية وإدارة الاختلاف

د.خالد الحروب

■ تاريخ النشر: الإثنين ٢ أبريل٢٠١٢ م الديمقراطية كغيرها من المفاهيم السياسية الحديثة تفتقد إلى تعريف محكم أو شكل قاطع في التطبيق والممارسة العملية، وتمتاز بتعدد أشكالها واتخاذها أنماطاً وصوراً متعددة بحسب السياق السياسي والاجتماعي والسيرورة التاريخية للمجموعة البشرية التي تتبنى تطبيقها. بيد أن الجوهر المؤسس للديمقراطية وأيّاً كانت تمثلاتها النهائية على الأرض يبقى واحداً ويمكن إجماله بـ»الإدارة السلمية للصراعات والتنافسات التي ترافق أي اجتماع بشري، وأحد أهم تطبيقاته السياسية هو التداول على السلطة بطريقة سلمية للتعبير عن رأي الأغلبية». وهذا يعني أن الفهم المدخلي والمبسط للديمقراطية يمكن أن يتركز على كونها مجرد «آلية» سياسية تفصل بين المختلفين سياسيّاً وإيديولوجيّاً على قاعدة ترجمة توجهات الغالبية ومنحها ميزة الحكم والإمساك بالسلطة لفترة زمنية محددة. تطورت الديمقراطية في تاريخ البشر والأفكار السياسية لتحاول الإجابة عن سؤالين: الأول، كيف يمكن التعبير عن رأي الغالبية وترجمته في الحكم والسياسة؟ والثاني، ما هو الشكل الأفضل لإدارة الصراعات السياسية بين المختلفين مصلحيّاً وسياسيّاً وعقائديّاً من دون إراقة دماء وحروب أهلية؟ هذان السؤالان يعكسان في ما يعكسانه نزعة طوباوية وأخرى واقعية. النزعة الطوباوية تتمثل في إزاحة استبداد أفراد محدودين بالمجموع العام والغالبية وفرض إرادة نخبة قليلة العدد على الغالبية الأكثر عدداً.

وتاريخ البشرية انتمى في شطره الأعرض إلى نزعة الاستبداد، حيث انتهكت توجهات الغالبيات من البشر، وتم إخضاعها للسلطات الديكتاتورية للإمبراطوريات والدول الدينية وغير الدينية. وفي حال تطورت مجموعة سياسية أو معارضة للحكم لها مطالب متباينة فإن «الآلية» الوحيدة للصراع بينها وبين النخبة الحاكمة هي العنف، مترجماً إلى ثورة مسلحة، أو حرب أهلية أو خارجية، تحسم نتيجتها من يؤول إليه الحكم. والعنف إذن كان هو الآلية التي تحسم الصراعات السياسية وبحسب نتيجته تتحدد من تكون له «الشوكة والغلبة» وبالتالي السلطة. وقد انطبقت هذه السيرورة على معظم تواريخ العالم في شرقه وغربه إلى أن بدأت أرضية الاستبداد تهتز بفعل طرقات فكر الأنوار ومفاهيم السياسة الحديثة بما فيها المواطنة والديمقراطية والحريات السياسية. أما النزعة الواقعية التي جاءت بها الديمقراطية فتمثلت في إقرارها بأن الصراعات والتنافسات بين البشر مكون أساسي ومستديم في المجتمعات وأن أي محاولة لإنهاء تلك الصراعات وفرض رؤية واحدة تعمل على «دمج» الأفراد وقولبتهم في شكل واحد بحيث تنتفي خلافاتهم السياسية والإيديولوجية والمصلحية لن تقود إلا إلى عكس ما تهدف إليه، وهو المزيد من الخلافات. وقد أشار تاريخ البشر إلى أن الرغبات والمشاريع غير الواقعية لكثير من الزعماء أو المشاريع الإيديولوجية أو العقائد التي أرادت أن تقضي على الخلافات والصراعات بالقوة والعنف والأدلجة انتهت إلى مشاريع فاشية تتنوع في الدرجة من الديكتاتورية التقليدية وصولاً إلى الهتلرية والنازية وتبني الإبادة للقضاء على الآخر المختلف. إن الاعتراف بالاختلاف والصراعات في كل مجتمع والتنافس بين جماعات المصالح السياسية وغيرها هو أحد الأركان المتينة للنظام الديمقراطي، الذي يقر بالحقائق ولا يدعي عدم وجودها. ولأن هذه الاختلافات والصراعات تبقى في أي تجمع بشري فإن الواقعية تفترض التعامل معها واجتراح طريقة فعالة تحاول التخفيف من غلوائها وبناء فضاء صحي لها كي تتصارع سلمياً وتتنافس من دون دماء. وعدم الاعتراف بتلك الخلافات الكامنة وما يتولد عنها من صراعات يعني كبت تلك الخلافات وحشرها تحت السطح للحفاظ على الادعاء السلطوي والديكتاتوري. وخلاصة ذلك أن الديمقراطية تعمل في واقع الأمر على إدارة الصراعات بل والكراهيات أيضاً بين مجموعات متنافسة داخل المجتمع الواحد، وعبقريتها تكمن في أن مناخ الحرية الذي تخلقه لتفريغ تلك التنافسات والكراهيات يعمل في المدى الطويل على عقلنتها وكبح جماحها ودفعها نحو الوسط. والكراهيات المتحدة تزداد رسوخاً وحدة عندما يتم قمعها ودفعها تحت السطح والتظاهر بعدم وجودها وعدم وجود أطراف ومجموعات ممثلة لها. ولكن عندما تتعرض تلك النزعات المتطرفة سواء في حدة طروحاتها أو في كراهياتها وتنكشف أمام المجموع العريض من الناس، فإنها تخسر طاقة جذبها الأولية من ناحية، ثم لا تجد بداً من الاندراج في مسارات أكثر اعتدالاً كي توسع دائرة المستجيبين لها. وعندما تتنافس الجماعات والأحزاب المختلفة في مناخ حرية صحي تتيحه الديمقراطية فإن عينها تكون مركزة على الدوام على المجموع العريض، الذي أصبح يمتلك السيادة والقرار الأهم في التوجه العام والسياسة للحكم والسلطة. إن تعريف الديمقراطية ومقاربتها من منظور واقعي وعملياتي بحت وبكونها «آلية» فحسب وليست إيديولوجيا في حد ذاتها، أو عقيدة سياسية تتنافس مع العقائد السياسية الأخرى، لا يقلل نقاشاً واسعاً وسجالاً عميقاً ومحتدماً حول هذه المسألة التأسيسية –أي أن السؤال يبقى مطروحاً إزاء الحيادية الإيديولوجية للديمقراطية وفي ما إن كانت حدود اشتغالها وتعريفها أيضاً تتوقف عند إدراكها كآلية لحسم الصراعات السياسية والإيديولوجية بطريقة سلمية وحسب. وهنا يتسع نطاق الإجابة ويتخذ طيفاً واسعاً، إذ ثمة من يصر على حيادية الديمقراطية وخلوها من أية إيديولوجيًا، وهناك من يراها مثقلة بحمولات إيديولوجية غربية بما يحول بينها وبين التطبيق في بيئات أخرى. ويبدو أن الديمقراطية تقع في منطقة وسطى في طيف النقاش ذاك. فمن ناحية النشوء والتطور لا يمكن إغفال حقيقة المنشأ الغربي للديمقراطية وما عناه ذلك من اشتراطات واستبطانات هي التي ميزت الديمقراطية ومنحتها المعنى الخاص بها (وأهم ذلك تأسسها على مفاهيم المواطنة، والمساواة، والحرية، وعكس إرادة المجموع العام). ومن ناحية ثانية ونظراً لمرونة المفهوم وسيرورته التاريخية بكونه شكلاً من أشكال التسيس التاريخي والبشري الذي يستمر قيد الإنجاز والتطور، فقد تم تطبيقه في بيئات غير غربية عديدة، تواءمت معه، وتواءم معها بهذه الدرجة أو تلك، محرراً الديمقراطية من لحظة تأسيسها ومانحاً إياها كوسموبوليتانية تؤهلها للتطبيق في أي مكان وضمن أي ثقافة.

الأتحاد الإماراتي

اليمن .. حرب أخرى

محمد عبيد

مازالت اليمن التي تعاني كما كثير غيرها من الدول، مرحلة انتقالية زاخرة بالصعوبات والعقبات، ومثقلة بالهموم والمطالب المختلفة الشعبية والسياسية، تحاول تلمّس الطريق نحو الاستقرار وإرساء قواعد الدولة الحديثة، من تعددية وحريات وعدالة وشفافية، وحكم رشيد، لكن هذه الرحلة الصعبة التي بدأت للتو، لا تكاد تأتي الخطوة الأولى، من دون أن تجد من العوائق ما تجد، ومن التحديات الكثير والكبير .

المشهد في اليمن متشابك الأحداث، مشتبك العناصر، وفي كثير من الأحيان ضبابي ملتبس، أو حتى مظلم، كون القوى الفاعلة على الأرض حالياً، أخذت أبعاداً مغايرة لما كانت عليه الأمور، إبان الاحتجاجات الشعبية العارمة التي مهدت الطريق إلى المرحلة الانتقالية الراهنة .

ولعل هذه البيئة غير المستقرة، أو في أفضل الأحوال المتأرجحة بين استقرار هشّ أو لا استقرار، كانت دافعاً وحافزاً لقوى استترت في الظلام، وأخذت تعد العدة لتسديد ضرباتها في الوقت والمكان المناسبين، منتهزة فرصة الفراغ الميداني الذي أحدثه الشحن المتبادل بين أقطاب الصراع السياسي، خلال ثورة الاحتجاجات، ومن ذلك، ما رأيناه منذ مدة من توسع لعمليات وهجمات عناصر تنظيم «القاعدة» في أكثر من مكان جنوبي وشرقي البلاد، وسيطرة التنظيم على عدد من المناطق المهمة، وتهديده أخرى، ومواصلة استهداف الجيش اليمني، والقوى الأمنية، بغرض فرض سيطرة متزايدة على مواقع جديدة، وتثبيت وقائع على الأرض، قد لا تكون في أسوأ الأحوال محاولة لبناء كيان لهذا التنظيم، داخل الأرض اليمنية .

اليمن أمام ما يمكن اعتبارها «حرباً» أخرى، مختلفة في الشكل والمضمون، فمن الناحية الأولى، يبرز الخصم كقوة غير مادية في كثير من الأحيان، لكونه ليس جيشاً منظّماً، واستناداً إلى عقلية «القاعدة»، والاعتداءات التي نفذتها في أكثر من مكان في العالم، والبصمة الخاصة التي تتركها، فإن الحرب من حيث الشكل تغدو أكثر تعقيداً ومخاطر، خصوصاً على حياة المدنيين الأبرياء الذين لن يجد التنظيم غضاضة في زجهم في تقاطع النيران، عن طريق الاختباء في المناطق السكنية، وخوض حرب عصابات ضد أية قوة مهاجمة .

من حيث المضمون، تأخذ الحرب بعداً أيديولوجياً، فـ»القاعدة» تبحث عن إقامة كيان خاص، ما يشبه الدولة، لكنه على «مقاس» وأسس وضوابط التنظيم، ما يضع في الحسبان توجساً من استخدام هذا الكيان كنقطة انطلاق إلى أماكن أخرى، وهذا ما نشهده بشكل فعلي في اليمن.

السؤال الأول الذي يطرحه المراقب عن هذه الحالة الآخذة بالتمدد جنوبي اليمن، يتركز على سبب هذا الاستهداف المتصاعد لهذه المنطقة من البلاد، والجواب يحمل أوجهاً عدة، أهمها أن التنظيم يقوم على الأرجح بمحاولة تفتيت للدولة إلى جزأين شمالي وجنوبي، ومع معرفتنا بأهمية جنوب اليمن الاستراتيجية والاقتصادية، وأثرها الإقليمي، لا نرى إلا محاولة من التنظيم لخلق معسكر جديد له في المنطقة، في سياق بحثه المتواصل عن موطئ قدم لم يجده .

ما يثير المخاوف في الأمر، أن «القاعدة» تحاول التمدد في الجنوب، في وقت لّما نزل نسمع أصداء دعوات التفتيت والانفصال، وهذا الأمر لا ينبئ بخير لليمن المثقل بهموم المرحلة وتركة النظام السابق، كما أنه يوجه دعوة إلى المطالبين بالانفصال عن دولة الوحدة اليمنية، إلى التريث والتفكير المتعمق في ما ستؤول إليه الأمور، وبدلاً من الجهر بدعوات الانفصال، عليهم محاولة التعاون مع الكل اليمني لتطويق الكارثة المحققة، والإجهاز على حلم «القاعدة» في بناء كيان لها جنوبي اليمن، وإلا فإن الأمر لن يكون محمود العواقب .

دار الخليج
MOHAMED.OBEID@GMAIL.COM

حضر العرب وغابت العروبة

مصطفى زين

● عكست القمة العربية في بغداد واقع العالم العربي الجديد. عالم يقف في مرحلة مفصلية، بين ربيع أزهر فيه الإسلام السياسي الحائر وبين سلفية لا تجربة لها في السياسة والحكم، خصوصاً في بلدان متعددة المذاهب، وأصولية متمرسة بالسياسة منذ عقود لكنها لم تحكم (الإخوان المسلمون). أما الأحزاب الإسلامية الحاكمة في العراق (الدعوة وحلفاؤه ومعارضوه) فقد استعادت صراعاً تاريخياً لم تستطع المؤسسات المعاصرة (البرلمان ورئاسة الجمهورية والدستور) الفصل في خلفياته الأيديولوجية التي تهدد بلاد ما بين النهرين بالتقسيم على أسس مذهبية وعرقية.

القادمون من تونس وليبيا والمغرب إلى بغداد حملوا معهم انتصاراتهم وشعاراتهم. شعارات حلت محل شعارات العروبة والوحدة العربية، والنضال الطبقي، والصراع بين اليمين واليسار، والتقدمية والرجعية، إلى آخره من مفاهيم سادت حتى ثمانينات القرن الماضي، وكانت مقياس الحداثة والانتساب إلى العصر. كل ذلك غاب عن القمة. والجديد لم يظهر بعد. أي أن العروبة المتسامحة التي تستوعب الأقليات العرقية والدينية ليست واقعاً بعد، على رغم تولي طالباني الكردي رئاستها، واضطلاع زيباري، كردي أيضاً، بالترويج لها والنطق باسمها.

إن المنطقة تتأرجح بين نظام عربي قديم يتهاوى وآخر جديد لم يتبلور. لذا بدا خطاب الرئيس اللبناني ميشال سليمان بعيداً عن الواقع فقد كان الوحيد الذي تحدث عن العروبة والقومية. قال إنه يرى »حاجة قصوى للالتزام بالفكر القومي الجامع، وبالعروبة الديموقراطيّة الحقّة، وبقواعد الحكم المبنيّة على المواطنة والمساواة، مع ضرورة المحافظة على التنوّع من ضمن الوحدة في المجتمعات التعدديّة. وهذا يستدعي تطبيق الديموقراطيّة بصورة تسمح بالمحافظة على المكوّنات البشريّة المتنوّعة للعروبة، والمتمثّلة بمختلف الطوائف والمذاهب الموجودة على الأرض العربيّة...«.

دعوة سليمان المنطلقة من خوف على الأقليات، ومن تجربة حروب أهلية لم تنته فصولاً بعد، بدت حلماً قديماً صعب التحقق. فالعروبة، مثلما عرفناها غير قابلة للتجدد والمؤشرات كثيرة. يكفي أن ننظر إلى تحولاتها في العراق وفي سورية البعثيتين. في العراق أصبحت صفة تطلق على طائفة. وفي سورية يتنازعها صراع المذاهب.

لربما كانت قرارات القمة غير التقليدية، أي ما لا يتعلق بالمسألة الفلسطينية وتطوير الجامعة العربية، أفضل تعبير عن هذا الواقع. قرر المؤتمرون في بغداد أن الأزمة السورية أصبحت دولية، وأن كوفي أنان مبعوث مزدوج الشخصية »عربي ودولي«.

في قمة بغداد حضر العرب وغابت العروبة.

صحيفة الحياة

أمة تدعي الثقافة!

عماد الدين أديب

إذا أردت أن تعرف حقيقة قيمة ما يعرف باسم «المثقف العربي»، فتأمل حال الثقافة العربية!

الثقافة العربية في الحضيض بسبب تلك النخبة المثقفة!

المنتوج الثقافي حسب تقارير التنمية البشرية في الأعوام الأخيرة تؤكد أن مجموع إصدارات الكتب العربية في عام واحد لكل دور النشر الحكومية والخاصة مجتمعة، تساوي إجمالي ما تنشره دور النشر الأميركية في يوم واحد!

الأمية بوجه عام، والأمية الثقافية العربية بوجه خاص، هي تعبير عن حالة التردي في البلاد العربية.

٦٨ في المائة من معلومات الأجيال العربية تحت سن ٢١ سنة، من التلفزيون، والبقية من شبكة الإنترنت، و٣ في المائة فقط من الصحف!

نحن أمة لا تقرأ، ولكن تشاهد وتسمع وتنقل الشائعة، لكنها لا تعتمد على الاطلاع والمعرفة والبحث العلمي.

وحتى لا أزيد الطين بلة، فلن أفتح ملف التعليم في عالمنا العربي، الذي لا علاقة له بأسواق التوظيف وغير مرتبط باحتياجات الدولة العصرية القائمة على المعرفة الحديثة والبحث العلمي.

ومن يتابع بعض برامج «المقالب» الثقيلة في التلفزيونات العربية سوف يتوقف أمام بعض الحقائق المخيفة التي تبعث على «الرعب من المستقبل» الذي ينتظر أمة العرب!

في أحد هذه البرامج تقوم المذيعة بمقلب ثقافي في الشارع مع الجماهير الذين تعودوا «الإفتاء» في أي موضوع على الرغم من جهلهم الشديد بحقيقة الأمر.

سألت المذيعة: في أي سنة يأتي شهر شعبان عقب شهر رمضان؟!

كان السؤال لنحو عشرة أشخاص، جميعهم لم يكتشف المقلب، ولم يكتشف أن هناك استحالة نسبية تحقق هذا الأمر، حتى بعضهم أفتى بأن شهر شعبان يأتي خلف شهر رمضان مرة كل عشر سنوات!

وفي إجابة عن سؤال آخر، سألت المذيعة الجمهور: متى يأتي الحج في العيد الأصغر؟! بدلا عقب عيد الأضحى.

وأذكر أن العزيز عمرو أديب، كان يجري اختبارا ثقافيا وآخر للمعلومات العامة لمذيعين ومذيعات جدد لقناة «إف. إم» بالقاهرة وكان سؤاله لهم على النحو التالي: «حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت سنة كام؟».

أرجوكم راجعوا سؤال عمرو، وسوف تصيبكم الدهشة لأن أكثر من ٨٥ في المائة من المتقدمين للاختبار لم يعرفوا الإجابة ولم يركزوا في تفاصيل السؤال الذي يحتوي على الإجابة!

ضد الاقصاء

بشرى المقطري

أنا اشتراكية ولكني لست مع سياسة المشترك التي تتماهى مع ما يريده ويفرضه حزب الإصلاح.

للجار الله عمر (رحمه الله) حكمة في تأسيس المشترك، وكانت له فكرة حالمة ونبيلة في تجميع الأضداد، ولكن بعد سنوات طويلة، مازال الوضع على حاله، ولو جار الله عمر على قيد الحياة لنقد ممارسات المشترك، وتماهي الأحزاب كلها بممارسة حزب الاصلاح، الذي لم يكن توافقيا بقدر ما كان اقصائيا للأحزاب المنضوية تحت المشترك.. وما واقع المشترك في الثورة إلا تدليل على هذا السلوك الخطير ومحاولة احتوائه لكل الأصوات الشبابية المستقلة.

أنا اشتراكية لكن يزعجني كثيراً الاستحواذ على فكر الآخر، وعلى قناعاته والتشكيك به.

من أفواههم

علي أحمد با رجاء

كنا نحسبه فاقدا لعقله، و لا يعي ما يحدث حوله

لكن حتى مثل هذا يؤلمه ما يحدث

قال لي : لو كل فلوس البترول تذهب للدولة وتكون لصالح الشعب فلا مشكلة، و لكن أن تروح بعضها إلى جيوب بعض المتنفذين فهذه أم المشاكل

ثم قال لي : لو تكرمت اكتب لي رسالة للرئيس، و قل له إني أريد بئرا أو بئرين من النفط، تكون لي وأستلم فلوس النفط الذي يطلع منها .

حينها احترت بين أن أضحك أو أن أبكي خذوا الحكمة من أفواه المجانين.